دور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية

د. عطية المهدي الفيتوري*

١ ـــ مقدمـة :

الغرض من هذا البحث هو إستقصاء دور التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية وما قد يحدث من تغير في هيكل الواردات والصادرات نتيجة لعملية التنمية الإقتصادية أو للتغير في هيكل الإقتصاد .

هناك علاقة وثيقة وقوية بين التجارة الدولية والتنمية الإقتصادية وقد بينت الدراسات المختلفة التي بحثت في هذا المجال أن هناك دور كبير وضروري لتدفق السلع والبضائع بين الدول لإستمرار وزيادة معدل النمو الإقتصادي في بلدان التبادل .[١]

تختلف أهمية التجارة الخارجية من بلد لآخر ولكن تزداد أهميتها بالنسبة للدول النامية والدول الصغيرة مما يجعلنا في ليبيا نهتم بدور التجارة الخارجية في نمو الإقتصاد الوطني إهتماماً خاصاً نظراً لكون ليبيا دولة نامية من جهة وهي تعد ضمن الدول الصغيرة باعتبار أن عدد سكانها لا يتجاوز الثلاثة ملايين نسمة من جهة أخرى . لذلك فأن خطط التحول الإقتصادى يجب أن تنظر إلى قطاع التجارة الخارجية بنظرة أكثر جدية حتى يمكن الوصول بمعدلات النمو الإقتصادي إلى أقصى المعدلات الممكنة .[٢]

الدور الخاص الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الإقتصادية تأتي أهميته من عدة عوامل فبالنسبة للواردات تستمد أهميتها أولاً من ضرورة إستيراد المعدات الرأسمالية أو الإستثمارية وغيرها من المواد اللازمة لمتطلبات التنمية وثانياً من زيادة الطلب المحلي على السلع الإستهلاكية نتيجة لإرتفاع الدخول التي تحدث عند تحقق النمو الإقتصادي . ولذلك يتضح أن هناك علاقة موجهة بين النمو الإقتصادى والطلب على الواردات .

كل الدراسات تشير إلى إستحالة الحصول على معدلات نمو عالية إذا لم يسمح بسد حاجة الإقتصاد من الواردات اللازمة . خصوصاً بالنسبة للدول النامية وذلك لأنه لكي تتحول المدخرات إلى إستثمارات فإنه يجب إستيراد المعدات الرأسمالية وبالتالي إذا حدثت إختناقات للواردات من السلع فأن الإقتصاد لن يكون قادراً على تحويل مدخراته الممكنة إلى إستثمارات نظراً لعدم كفاية عرض السلع الإستثمارية . وعلى ذلك تتفق الكثير من الدراسات على إرتباط معدلات النمو الإقتصادي العالية بزيادة عرض المعدات والآلات والمواد الخام وغير ذلك من السلع التي عادة ما تستوردها الدول النامية .[٣]

أما بالنسبة لأهمية الدور الذي تلعبه الصادرات فالصادرات هي المورد الرئيسي لدفع قيمة الواردات أي أنه لا بد من وجود صادرات لإستمرار الإستيراد من ناحية ومن ناحية أخرى فأن الصادرات تعتبر منفذا لفائض العرض المحلي

* أستاذ مساعد الإقتصاد . كلية الإقتصاد والتجارة ـــ جامعة قاريونس ـــ بنغازي .

Vent for Surplus فاذا إستطعنا أن ننتج أكثر من الطلب المحلي فإن التصدير يعتبر المنفذ الملائم لتصريف الفائض عن حاجة السوق المحلي وذلك لدفع قيمة الواردات اللازمة لتحقيق معدل النمو الإقتصادي المرغوب .

٢ — إستراتيجيات التصنيع والتجارة الخارجية :

هناك أكثر من طريقة أو إستراتيجية تتبع لتحقيق التنمية الإقتصادية فهناك إستراتيجية إحلال الواردات Import Substitution Strategy وإستراتيجية تشجيع الصادرات Export Promotion Strategy أو خليط من هاتين الإستراتيجيتين وكل منهما تحدث أثراً في الواردات والصادرات يختلف عن أثر الأخرى .

أ — إستراتيجية إحلال الواردات :

كثيراً من الدول حاولت تطبيق هذه الإستراتيجية خصوصاً بلدان أمريكا اللاتينية حيث أن إستراتيجية التنمية هنا تهدف إلى خلق صناعات وطنية لتحل محل الواردات في سد حاجة الطلب المحلي وبذلك تركز خطة التنمية على إنشاء المصانع التي تقوم بإنتاج بديل للواردات .

في المرحلة الأولى من تطبيق هذه الإستراتيجية فإنه للحصول على معدل نمو عال يستوجب الأمر زيادة الواردات من السلع الإستثمارية وذلك لتحويل المدخرات إلى إستثمارات وبالطبع تفترض هذه الإستراتيجية وجود سوق كبير يستوعب الإنتاج المحلي ولكن هناك مآخذ على هذه الإستراتيجية يجب النظر إليها بعين الإعتبار. من هذه المآخذ التميز بين القطاع الزراعي وقطاع الصناعات والتحيز للقطاع الاخير . إذ أن حماية الصناعات الوطنية سيؤدي إلى إرتفاع أسعارها وبالتالي فإن معدل التبادل بين السلع الصناعية والسلع الزراعية سيكون في صالح السلع الصناعية أي أن المشتغلين بالقطاع الزراعي قد يتضرروا ما لم توضع سياسة إقتصادية خاصة بتشجيع الإنتاج الزراعي أيضا . أما المأخذ الثاني على هذه الإستراتيجية فهو تحيزها ضد قطاع الصادرات فعندما تدعم الصناعات الوطنية وتمنح لها الحماية الكافية من خطر المنافسة الخارجية فإن أسعارها قد ترتفع وبالتالي قد يستحيل تصدير الفائض من الإنتاج المحلي لإرتفاع أسعاره بالنسبة لأسعار السلع المماثلة في السوق العالمي .

ب — إستراتيجية تشجيع الصادرات :

هنا بدلاً من التركيز على إنشاء صناعات تحل محل الواردات فأن التركيز يكون على إنشاء أنسب الصناعات التي تتوفر لها الموارد الإقتصادية اللازمة لإنشائها لغرض تصدير معظم الإنتاج أو نسبة كبيرة منه وهنا تمنح الكثير من التسهيلات والمساعدات لهذه الصناعات حتى تستطيع أن تكون منافس قوي في الأسواق العالمية .

هذا النوع من الإستراتيجيات يتناسب كثيراً مع البلدان الصغيرة أي البلدان التي تتصف بصغر إستيعاب أسواقها مع توفر المواد اللازمة لإقامة الصناعات التصديرية .

٣ — مراحل التصنيع :

من خلال عملية التنمية الإقتصادية التي مرت بها الكثير من البلدان المتقدمة إقتصادياً أو الصناعية لاحظ الإقتصاديون بأن هناك تدرج في إختيار الصناعات المناسبة لكل مرحلة من مراحل التنمية الإقتصادية فإذا قسمنا هذه الصناعات إلى ثلاثة أنواع رئيسية فإن ترتيب ظهورها سيكون كالآتي : (٥)

أ — الصناعات المبكرة :

وهذه الصناعات تشمل صناعات المواد الغذائية والصناعات الجلدية والنسيج . . . الخ وتتميز هذه

الصناعات بإنخفاض في مرونة الطلب الدخلية عليها (أي أن مرونة الطلب على هذه السلع بالنسبة للتغير في الدخل أقل من واحد صحيح) وعادة ما تصل هذه الصناعات إلى حدها الأقصى عند مستوى منخفض من الدخل.

ب ـــ الصناعات المتوسطة :

وتشمل صناعات المعادن غير الصلبة ومنتجات المطاط والمنتجات الخشبية والصناعات النفطية، وهذه الصناعات تتميز بمرونة دخلية أعلى من النوع السابق (من واحد إلى واحد ونصف) أيضاً هذه الصناعات تصل إلى مستواها الأقصى الممكن عند مستوى دخل منخفض نسبيا.

ج ـــ الصناعات المتأخـرة :

وتشمل السلع الإستهلاكية ذات المرونة الدخلية العالية مثل السلع المعمرة والملابس بالإضافة طبعاً إلى السلع الإستثمارية والسلع الوسيطة مثل الصناعات المعدنية والصناعات الثقيلة . . . الخ.

٤ ـــ التنمية الإقتصادية وهيكل الإقتصاد :

وجدت الكثير من الدراسات الإقتصادية التي إهتمت بنمو الإنتاج القومي ومكوناته ان هيكل الإقتصاد يتغير بشكل نمطي وواضح وذلك من خلال الدراسات التاريخية لإقتصاديات البلدان الصناعية[٦] فالتنمية الإقتصادية والتي تقاس بالإرتفاع في مستوى الدخل الفردي الحقيقي تؤثر تأثيراً موجباً على حصص بعض القطاعات الإقتصادية في الإنتاج المحلي الإجمالي وتؤثر تأثيرات سالبة على بعض القطاعات الأخرى.

فأذا قسمنا الإقتصاد إلى ثلاثة قطاعات رئيسية :

١ ـــ القطاع الزراعي.
٢ ـــ القطاع الصناعي.
٣ ـــ قطاع الخدمات.

فإن مجموع هذه القطاعات الثلاثة يشكل الإنتاج المحلي الإجمالي وبالتالي وجد أن حصة القطاع الزراعي من الإنتاج الإجمالي تتناقص بإستمرار كلما ارتفع معدل النمو في دخل الفرد الحقيقي بينما حصة قطاع الصناعة في الإنتاج الإجمالي تتزايد وبدرجة كبيرة. أما حصة قطاع الخدمات فإنها تتزايد أيضاً ولكن بنسبة أقل بكثير من نسبة إرتفاع حصة قطاع الصناعات.

التغير في هيكل الإقتصاد الليبي لم يتبع هذا النمط العام بل إن نمو الإقتصاد الليبي أخذ مجرىً آخر مخالف ومغاير لما يجب أن يسلكه إقتصاد نـامي مثل الإقتصاد الليبي فلو إستثنينا قطاع النفط وأخذنا باقي القطاعات وقسمناها إلى ثلاثة قطاعات رئيسية فبالرغم من أن القيمة المضافة المطلقة لإنتاج كل قطاع هي في تزايد كما يتضح من الجدول ـــ ١ ـــ إلاّ أن حصص بعض القطاعات تتناقص نتيجة لمعدل نموها المنخفض. فحصة القطاع الزراعي تتناقص في الإنتاج المحلي وبشكل كبير (أنظر جدول ـــ ٢ ـــ) كذلك ان حصة قطاع الصناعة في تناقص وتذبذب دون إرتفاع وهذا هو وجه الإختلاف الأساسي بين نمط النمو في الإقتصاد الليبي ونمط النمو المعروف في الإقتصاديات الأخرى. أيضاً نجد أن حصة قطاع الخدمات ترتفع بشكل كبير في الإنتاج المحلي (قطاع الخدمات والبناء والمنافع العامة).

هذا الشذوذ في نمط نمو الإقتصاد الليبي عن النمط الذي يفترض أن يسير عليه خلقه وجود قطاع النفط من ناحية والإتجاه في توزيع الدخل من ناحية أخرى. فقطاع النفط أدى إلى رفع الاجور في القطاعات غير التقليدية مما أدى إلى نزوح الكثيرين من المشتغلين بالزراعة إلى المدن للاشتغال بقطاع النفط والقطاعات الأخـرى التي تخدم قـطـاع الـنـفـط (المواصلات ـــ الطرق ـــ التموين ـــ وغير ذلك من المهن التي لها إتصال مباشر أو غير مباشر بقطاع النفط).

جـدول — ١ —
الإنتاج المحلي الإجمالي بإستثناء قطاع النفط [١]

بملايين الدانانـير بالاسعار الجاريـة

القطاع	١٩٦٥ م	١٩٦٦ م	١٩٦٨ م	١٩٧٠ م	١٩٧٣ م	١٩٧٤ م	١٩٧٥ م	١٩٧٦ م	١٩٧٧ م
الزراعة	٢٥,٢	٢٧,٣	٣٣,٤	٣٣,١	٦٠,٠	٦٤,٧	١١٤,٣	٩٩,٧	٩٥,٥
الصناعات التحويلية	١٢,٦	١٤,٤	٢٠,٠	٢٢,٥	٥٠,٨	٧٤,٥	٩١,٦	٩٠,٦	١٣٠,٠
البناء والمنافع العامة [٢]	٥٥,٠	٧٢,٠	١٣٢,٤	١٣٧,٢	٤٠١,٣	٦٠٦,٩	٧١٠,٩	٧٣٠,٨	٨٤٤,٥
الخدمات [٣]	١٢٨,٠	١٦٣,٦	٢٣٦,٧	٢٨١,٢	٥٣٣,٤	٦٦٧,٨	٩٠٨,٠	١٠٧٢,٨	١١٩٧,٠
الناتج الإجمالي المحلي بإستثناء قطاع النفط	**٢٢٠,٨**	**٢٧٧,٣**	**٤٢٢,٥**	**٤٧٤,٠**	**١٠٤٥,٥**	**١٤١٣,٩**	**١٨٢٤,٨**	**١٩٩٣,٩**	**٢٢٦٧,٠**

١ — مصرف ليبيا المركزي — التقارير السنوية .

٢ — هذا القطاع يشمل التشييد — الكهرباء والمياه — المواصلات والنقل .

٣ — هذا القطاع يشمل التجارة والتأمين وملكية المساكن والإدارة العامة والصحة والتعليم والخدمات الاخرى .

جـدول — ٢ —

حصص القطاعات الإقتصادية في الناتج الإجمالي بإستثناء قطاع النفط

القطاع	١٩٦٥ م	١٩٦٦ م	١٩٦٨ م	١٩٧٠ م	١٩٧٣ م	١٩٧٤ م	١٩٧٥ م	١٩٧٦ م	١٩٧٧ م
الزراعة	١١,٤	٩,٨	٧,٩	٧,٠	٥,٧	٤,٦	٦,٣	٥,٠	٤,٢
الصناعات التحويلية	٥,٧	٥,٢	٤,٧	٤,٧	٤,٩	٥,٣	٥,٠	٤,٥	٥,٧
البناء والمنافع العامة	٢٤,٩	٢٦,٠	٣١,٣	٢٨,٩	٣٨,٤	٤٢,٩	٣٩,٠	٣٦,٧	٣٧,٣
الخدمات	٥٨,٠	٥٩,٠	٥٦,٠	٥٩,٣	٥١,٠	٤٧,٢	٤٩,٧	٥٣,٨	٥٢,٨
الناتج الإجمالي بإستثناء قطاع النفط * *	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٩,٩	٩٩,٩	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* تعريف القطاعات هو نفس التعريف الوارد في الجدول — ١ — .

* إجمالي الناتج المحلي سيكون دائماً ١٠٠ ما عدا بعض السنوات نتيجة لعملية التقريب الحسابية .

أما السبب الثاني الذي ساعد على أن يتجه نمو الإقتصاد الليبي بالنمط المذكور فهو توزيع عائدات النفط أو على الأقل جزء كبير من عائدات النفط على أفراد المجتمع عن طريق زيادة مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع مثل الخدمات التعليمية والصحية والإدارة المحلية والمواصلات . . . الخ . خلق وزيادة مستوى هذه الخدمات أدى إلى جذب عدد كبير من القوى العاملة على حساب قطاع الزراعة والصناعة الشيء الذي أدى إلى زيادة حصة قطاع الخدمات من إجمالى الإنتاج المحلي وانخفاض حصة كل من قطاع الزراعة وقطاع الصناعة من الإنتاج المحلي الإجمالي .

لا شك أن معدلات النمو هذه في مختلف القطاعات قد أثرت في معدلات النمو من الواردات المختلفة وهذا يجرنا إلى البحث في تفسير معدلات النمو المختلفة من الواردات .

٥ — هيكل الواردات :

عندما نقول بأن هناك علاقة موجبة بين التنمية الإقتصادية وبين نمو الواردات فأن هذا يعني أن إجمالي الواردات سوف ينمو بمعدل موجب . ولكن لو قسمنا الواردات إلى مجموعات شبه متجانسة من السلع المختلفة فسنجد أن معدل نمو هذه المجموعات المختلفة غير متساوي أي أن هناك مجموعات أو فئات من الواردات تنمو بعمدل أكبر أو أقل من فئات أو مجموعات أخرى وبالتالي سينتج عن ذلك تغير في هيكل الواردات كلما زاد معدل النمو .

يمكن تقسيم الواردات إلى ثلاثة فئات رئيسية :

أ — الواردات من السلع الإستهلاكية :

وهذه الفئة عادة ما تشمل نوعين من الواردات ، واردات المواد الغذائية مثل السكر والشاي والحليب والدقيق والفواكه والخضروات والزيوت والشحوم الصالحة للأكل . . الخ . أما النوع الثاني من واردات السلع الإستهلاكية فيشمل المواد المصنعة مثل الثلاجات والسيارات الخاصة وأجهزة الغسالات والتلفزيون والأثاث وغير ذلك من السلع الإستهلاكية المعمرة .

ب — الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة :

وهذه الفئة تشمل كل الواردات التي تطلب لغرض الإنتاج وليس لغرض الإستهلاك سواء كانت مواد خام أو مواد مصنعة بغرض إدخالها في عملية الإنتاج وتندرج تحت هذه الفئة بعض المواد الكيماوية وخيوط النسيج وبعض منتجات المطاط والخشب . . . الخ .

ج — الواردات من الأجهزة والمعدات الإنتاجية :

هذا النوع من السلع يستورد لغرض العملية الإنتاجية حيث تحتوي هذه الفئة على الواردات من الآلات والمعدات الثقيلة الكهربائية وغير الكهربائية — المصانع — الجرارات — الناقلات — الطائرات . . . الخ .

مجموع الفئآت الثلاث من الواردات يشكل إجمالي الواردات فلو أخذنا قيمة إحدى هذه الفئات وقسمناها على إجمالي قيمة الواردات فإننا تحصل على حصة هذه الفئات من إجمالي الواردات .

بينت الدراسات المختلفة أنه بالتنمية الإقتصادية[٧] تحدث زيادة مختلفة في معدل نمو كل فئة من هذه الفئات الثلاث فلحدوث التنمية الإقتصادية يتطلب الأمر ضرورة نمو بعض فئات الواردات بمعدل أعلى من معدل نمو إجمالي الواردات ولذلك فإن فئات أخرى ستنمو بمعدل منخفض نسبياً وهذا سيؤدي إلى أن الفئة ذات معدل النمو العال سترتفع حصتها في إجمالي الواردات بينما الفئة ذات النمو المنخفض ستنخفض حصتها في إجمالي الواردات .

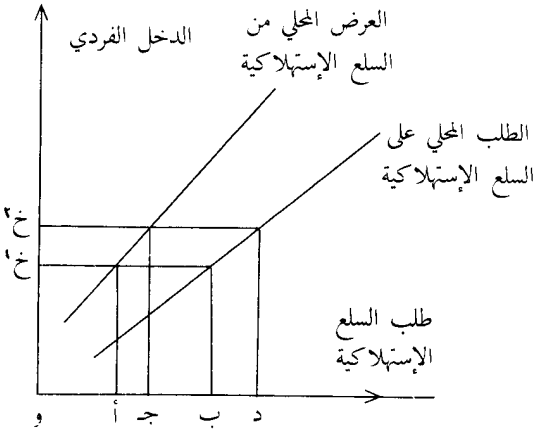
فلقد بينت الدراسات المختلفة بأن حصة الواردات من السلع الإستهلاكية من إجمالي الواردات تنخفض بإرتفاع الدخل الفردي (بالرغم من إرتفاع قيمة الواردات المطلقة من هذه الفئة لأن معدل نموها منخفض نسبياً السبب الذي يؤدي إلى إنخفاض حصتها من إجمالي الواردات) . يمكن تفسير ذلك بأنه كلما إستمر التصنيع من مرحلة مبكرة إلى مرحلة أكثر تضوجاً مع زيادة الطلب المحلي على السلع المصنعة كلما إرتفعت قدرة الإنتاج المحلي على تغطية نسبة أكبر من الطلب . وبذلك نجد أن نسبة واردات السلع الإستهلاكية إلى إجمالي الواردات في إنخفاض مستمر كلما إرتفع الدخل الفردي (التنمية الإقتصادية) .

أما الواردات من السلع الوسيطة والمواد الخام والأجهزة والمعدات الإستثمارية فقد بينت الدراسات على أن إتجاهها هو إتجاه موجب أي أن التنمية الإقتصادية تحتاج إلى زيادة معدل نمو الواردات من هذه السلع بنسب مرتفعة مما يؤدي إلى زيادة حصتها في إجمالي الواردات خصوصاً بالنسبة للبلدان النامية والصغيرة .

الإتجاه في نمو الواردات الليبية والتغير في هيكلها لم يتبع ذلك الإتجاه العام الذي أشرنا إليه في حالة البلدان النامية العادية (أي التي ليس بها قطاع نفطي أو أي مورد طبيعي آخر يشكل نسبة كبيرة من الدخل القومي) . فنمو الواردات الإستهلاكية في ليبيا قد تأثر بظروف الإقتصاد الليبي الخاصة والمتمثلة بالدرجة الأولى في الآثار التي يتركها قطاع النفط على هيكل الإقتصاد الليبي وبالتالي هيكل التجارة الخارجية[٩] فـاذا أخذنا العلاقة بين الطلب على السلع الإستهلاكية والدخل الفردي نجد أن هذه العلاقة مرنة نسبياً كما يتبين من الشكل (١) بينما عرض السلع الإستهلاكية وعلاقته بالدخل الفردي هي علاقة أقل مرونة أي أنه كلما إرتفع الدخل الفردي فإن العرض المحلي من السلع الإستهلاكية سيرتفع ولكن بنسبة أقل من نسبة إرتفاع الدخل الفردي وبالتالي فإن الفرق بين الطلب والعرض من السلع الإستهلاكية سيأتي عن طريق الإستيراد .

شكـل ١

علاقة طلب وعرض السلع الإستهلاكية بالدخل[١٠]



الشكل (١) يبين أثر زيادة الدخل على الطلب على السلع الإستهلاكية بإفتراض أن عرض الواردات يتميز بمرونة لا نهائية فإذا كان الوضع المبدئي عند مستوى دخل فردي (خ ١) فإن الطلب المحلي سيكون مبين بالمسافة (ب و) . والعرض المحلي (أ و) إذن الواردات ستكون (أ ب) .

إذا افترضنا الآن أن الدخل قد إرتفع من (خ ١) إلى (خ ٢) فإن العرض المحلي للسلع سيرفع أيضاً الطلب المحلي على السلع الإستهلاكية (بإفتراض أن الإستهلاك هو دالة موجبة للدخل) ولكن نظراً لأن مرونة الطلب الدخلية على السلع الإستهلاكية أكبر من مرونة العرض الدخلية للسلع الإستهلاكية فإن الهوة بين العرض والطلب ستتسع بإرتفاع الدخل حيث تشكل الواردات جزءاً كبيراً ومهماً من الطلب المحلي . فقد شكلت الواردات أكثر من ٧٠٪ من إجمالي الطلب المحلي على السلع الإستهلاكية في بعض السنوات .

الجدول (٣) يوضح واردات ليبيا خلال بعض

جدول — ٣ —

إجمالي الواردات حسب فئاتها المختلفة[١]

بملايين الدنانير وبالأسعار الجارية

فئات الواردات	١٩٦٥ م	١٩٦٦ م	١٩٦٨ م	١٩٧٠ م	١٩٧٣ م	١٩٧٤ م
سلع إستهلاكية	٤٤,٥	٥٨,٩	٨٩,٥	٩٩,٥	٢٣١,٢	٣٤٨,٩
مواد خام وسلع وسيطة	٣١,٩	٣٦,٧	٦٨,٤	٤٦,٠	١٥٩,٨	٢٦٨,٠
الوقود والمواد الكيماوية	١٠,٩	١٢,٦	١٨,٧	١٧,٧	٣١,٤	٤٣,١
الآلات والمعدات	٢٧,٢	٣٦,٥	٥٣,٧	٣٤,٩	١١٠,٨	١٦٢,٧
إجمالي الواردات	**١١٤,٥**	**١٤٤,٧**	**٢٣٠,٣**	**١٩٨,١**	**٥٣٣,٢**	**٨٢٢,٧**

(١) UN., Year Book of International Trade Statistics.

جـدول — ٤ —

حصص الفئات المختلفة من إجمالي الـواردات

فئات الواردات	١٩٦٥ م	١٩٦٦ م	١٩٦٨ م	١٩٧٠ م	١٩٧٣ م	١٩٧٤ م
سلع إستهلاكية	٣٨,٩	٤٠,٨	٣٨,٩	٥٠,٢	٤٣,٣	٤٢,٤
مواد خام وسلع وسيطة	٢٧,٩	٢٥,٣	٢٩,٧	٢٣,٢	٢٩,٩	٣٢,٦
الوقود والمواد الكيماوية	٩,٥	٨,٧	٨,١	٩,٠	٥,٩	٥,٢
الآلات والمعدات	٢٣,٧	٢٥,٢	٢٣,٣	١٧,٦	٢٠,٨	١٩,٨
إجمالي الواردات	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**	**٩٩,٩**	**١٠٠,٠**

السنوات من كل فئة من فئات الواردات فبالرغم من أن قيمة الواردات إرتفعت من كل فئة بدون إستثناء إلا أن الجدول (٤) يوضح أن حصص بعض الفئات في إرتفاع بينما تتناقص حصص فئات أخرى من إجمالي الواردات . فنصيب السلع الإستهلاكية من إجمالي الواردات قد إرتفع بعكس التنبـؤات الإقتصادية التي تقول بانخفاض حصة هذه الفئات .

الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة بالرغم من أن قيمتها المطلقة قد إرتفعت إلاّ أن نصيب هذه الفئة من إجمالي الواردات هو في تذبـذب .

أما مجموعة الوقود والمواد الكيماوية والتي يمثل جزء منها لقطاع الإستهلاك والجزء الآخر للإنتاج فقد انخفض نصيبها من إجمالي الواردات بالرغم من إرتفاع قيمة الواردات المطلقة .

لقد فصلت المواد الكيماوية والوقود في مجموعة خاصة لصعوبة تصنيفها ضمن إحدى الفئتين الأولى أو الثانية أما المجموعة الأخيرة وهي أهم فئات الواردات (أي الآلات والمعدات) فقد إتجه نموها بعكس ما كان يتوقع بالنسبة لدولة نامية مثل ليبيا فبدلا من إرتفاع حصتها في إجمالي الواردات إنخفضت حصتها من ٢٣,٧٪ في سنة ١٩٦٥ م إلى ١٩,٨٪ في سنة ١٩٧٤ م .

هذا السلوك الذي إتبعه نمو الواردات السلعية يعكس بالطبع الوضع الذي يتجه إليه نمو القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد الليبي فالنمو السريع لقطاع الخدمات والنمو البطيء نسبياً لقطاع الزراعة وقطاع الصناعة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الإستهلاكية وعجز قطاعي الزراعة والصناعة عن مجاراة هذا الإرتفاع السريع في الطلب على السلع الإستهلاكية ، أما الإنخفاض في حصة الواردات من المعدات الإستثمارية فيعكس إنخفاض الطلب الإستثماري الذي أدى إلى بطء نمو القطاع الصناعي .

٦ — الخاتمة :

هذه الدراسة إستهدفت بيان أهمية التجارة الخارجية ودورها في التنمية الإقتصادية ففي الكثير من خطط التنمية الإقتصادية ما توضع معدلات نمو مستهدفة عالية للقطاعات الإنتاجية في الإقتصاد ، بينما لا تأخذ هذه الخطط في الإعتبار ما قد يستوجب من زيادة كافية في الواردات نتيجة لزيادة الدخل من جهة وزيادة متطلبات التنمية الإقتصادية من جهة أخرى . لذلك وعلى ضوء إمكانيات الإقتصاد المتوفرة فيه والأهداف الإجتماعية المرغوب تحقيقها تحدد معدلات النمو الممكنة في القطاعات الإنتاجية اللازمة لتحقيق معدل نمو عال في دخل الفرد .

فإذا أريد للتنمية الإقتصادية أن تكون مثلاً من خلال التركيز على القطاع الصناعي وإنشاء تلك الصناعات لتحل محل الواردات فإن ذلك يتطلب رفع معدلات الإستثمار وبالتالي زيادة الواردات من السلع الإستثمارية وتركيز إنفاق المجتمع في هذا القطاع دون القطاعات الأخرى حتى لا تكون قطاعات الخدمات منافس قوى لقطاع الصناعة .[١١]

هذا إذا استطاعت الخطة أن تنشط القطاع الصناعي والزراعي وأن تخفض من نشاط قطاع الخدمات بالتالي ستنخفض حصة الواردات الإستهلاكية من إجمالي الواردات . أما إذا كان معدل النمو في قطاع الخدمات العامة المختلفة مرتفع بحيث يفوق معدل النمو في قطاع الصناعة فلا يجب أن نتوقع بأن حصة الواردات الإستهلاكية ستنخفض من إجمالي الواردات ذلك أن تشجيع قطاع الخدمات بالدرجة التي ترفع معدل نموه فوق معدل نمو القطاعات الأخرى معناه أن عوامل الإنتاج في الإقتصاد ستسخّر لخلق الخدمات العامة أكثر من خلق السلع والبضائع المنظورة . وهذا معناه إرتفاع معدل نمو الواردات السلعية وبالتالي فإن أي خطة للتنمية الإقتصادية لا تأخذ في الإعتبار العلاقة بين معدلات النمو في القطاعات الإنتاجية المختلفة وبين معدلات النمو في الواردات المختلفة سوف لن تحقق أهدافها كاملة وفي الوقت المحدد لها .

إن النمو الإقتصادي قد لا يتحقق دون الأخذ في الإعتبار دور التجارة الخارجية في الإقتصاد خصوصاً بالنسبة للدول النامية والدول الصغيرة حيث أن مثل هذه الدول بحاجة أكثر إلى التجارة الخارجية فنسبة الصادرات والواردات إلى الدخل القومي تمثل نسبة مرتفعة جدا . مثلاً صادرات ليبيا تمثل أكثر من نصف

الدخل القومي وواردتها إلى الدخل القومي تصل في بعض السنوات إلى ٤٠٪ والتي تمثل أكثر من ٧٠٪ من الإستهلاك المحلي في بعض السنوات .

هذه بعض المؤشرات التي تشير إلى أهمية التجارة الدولية بالنسبة للإقتصاد ومدى إمكانية تأثيرها في معدلات نمو القطاعات المختلفة .

الهوامـش :

١ — بعض الدراسات على سبيل المثال لا على سبيل الحصر :

UN, Trade Prospects and Capital Needs of Developing Countries, New York, 1968.
Prebisch, R. "The Economic Development of Latin America and its principle Problems", Economic Bulletin for Latin America, Feb. 1962.

٢ — عندما نتكلم عن التجارة الخارجية فإننا نقصد الصادرات والواردات من السلع والبضائع المنظورة أي أننا لا نأخذ في الإعتبار الصادرات والواردات من الخدمات .

٣ — أنظر مثلاً إلى :

ChenerChenery, H., and Strout, A. M. "Foreign Assistence and Economic Development, AER, Sep. 1966.

٤ — أنظر إلى :

Bruton. H. J. "The Import Substitution Strategy of Economic Development, Pakistan Economic Review, Summer 1970.

٥ — أنظر إلى :

Chenery and Taylor, Development Patterns: Among Countries and Overtime, Review of Economics & Statistics, Nov. 1968.

٦ — أنظر على سبيل المثال :

Kuznets, S. S., Economic Growth of Nations Cambridge, Mass. The Harvard University Press, 71.
Chenery & Syrquin, Patterns of Development 1950–1970, Oxford Univ. Press, 1975.

٧ — تقاس التنمية الإقتصادية هنا بمعدل الإرتفاع في دخل الفرد الحقيقي .

٨ — أنظر على سبيل المثال :

Adams, N. A., Import Structure and Economic Growth: A Comparison of Cross-Section and time-series Data, Economic Development and Cultural Change Jan–1967.
Maizels, A., Industrial Growth and World Trade Cambridge Univ. Press, 1965.

٩ — أثر قطاع النفط في التجارة الخارجية بأن إرتفع التركيز السلعي للصادرات وانخفض التركيز السلعي للواردات أنظر :

Attia E. Elfeituri, Commodity Concentration of Libyan Trade, Dirasat in Economics and Business, Vol. XIII, 1977.

١٠ — المنافسة هنا في جذب رؤوس الأموال وجذب القوى العاملة فإذا ركز الإنفاق على قطاع الخدمات فإن ذلك سيتطلب المزيد من القوى العاملة لكي تتجه إلى قطاع الخدمات وبالتالي سيؤثر ذلك على معدل نمو القطاعات الأخرى .

١١ — الشكل (١) مشتق من البيانات الإحصائية المتوفرة عن الإقتصاد الليبي عن الفترة (أواخر الستينات وأوائل السبعينات) .